

عودة

صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
من المملكة العربية السعودية

يعلن أن صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية قد وصل عاصمة ملكة السعيد حانداً من المملكة  
العربية السعودية يوم الاثنين بتاريخ ٢٠ صفر سنة ١٣٧١ الموافق ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥١.

١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدى

الرسمية  
للخبر  
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي

عمان : يوم السبت ٣ ربيع الأول سنة ١٣٧١ الموافق ١ كانون الأول سنة ١٩٥١ العدد ١٠٩٠

للخبر

صحيفة

١٣١٦

١٣١٧-١٣١٦

١٣١٧

نظام أجور الطرود البريدية رقم ١ لسنة ١٩٥١  
نظام رقم ٥ لسنة ١٩٥١ صادر بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والأجور الإضافية  
« القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ »  
نظام المعارف رقم ١ لسنة ١٩٥١

هكذا من الأصول

### نظم طرول الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥١  
نصدر إرادتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى أنظمة الدولة :

### نظام أجور الطرود البريدية رقم (١) لسنة ١٩٥١

١ - يسمى هذا النظام المعدل لنظام أجور الطرود البريدية رقم ١ لسنة ١٩٣٨ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تعدل الفقرة «آ» من المادة الخامسة من نظام أجور الطرود البريدية رقم ١ لسنة ١٩٣٨ على الشكل التالي :  
آ - رسوم التخليص على الطرود التي لا يزيد وزنها على ثلاثة كيلوغرامات «٢٠» فلساً ، و «٤٠» فلساً عن الطرود التي يزيد وزنها على ثلاثة كيلوغرامات .

ب- يستثنى من رسم التخليص للذكور الطرود الممنوعة من الرسوم الجركية .

٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

طلال

رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

وزير المواصلات  
هاشم الجبوسي

### نظم طرول الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والأجور الإضافية  
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥١  
نصدر إرادتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى أنظمة الدولة :

### نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥١

صادر بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والأجور الإضافية

« القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٨ »

١ - تعدل الفقرة السابعة من المادة الأولى من النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ كما يلي :

« ٧ - ١٠٠ ٪ من الرسوم التي تستوفي من رسوم الاشتراك والتأسيس ونقل الموقوفات وللقيام في عمان و ٥٠ ٪ في جميع المدن والمناطق الأخرى ويستثنى من هذه الأضافة هوائف الدوائر الحكومية الأردنية وهوائف رؤساء وأعضاء الهيئات السياسية والفصلية وهوائف المؤسسات الخيرية والدينية الممنوعة من الضرائب ومكاتب الصحافة التي يتبعها نظام دفع للوزراء والموقوفات الداخلية في أي بلد لا يتصل بالخطوط الخارجية . »

٢ - يلغى هذا النظام جميع التعديلات الواردة في الأنظمة التالية :

١ - النظام رقم ١ لسنة ١٩٥١ للنشور في العدد ١٠٥٤ من الجريدة الرسمية

٢ - النظام رقم ٣ لسنة ١٩٥١ للنشور في العدد ١٠٦٢ من الجريدة الرسمية

٣ - النظام رقم ٤ لسنة ١٩٥١ للنشور في العدد ١٠٧٣ من الجريدة الرسمية

٣ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

طلال

رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

وزير المواصلات  
هاشم الجبوسي

وزير المالية  
عبد الحليم الجود

### نظم طرول الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥١  
نصدر النظام الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى أنظمة الدولة :

### نظام المعارف رقم (١) لسنة ١٩٥١

١ - تعدل الفقرات «آ و ب و ج» من المادة الأولى من نظام المعارف رقم ١ لسنة ١٩٤٩ كما يلي :-

أ - تلغى الفقرة «أ» من المادة الأولى من نظام المعارف رقم ١ لسنة ١٩٤٩ .

يستعاض عن الفقرة «ب» من المادة المذكورة بما يلي :

ب - يؤدي كل طالب يمارس دراسته في الدورة الثانوية المتوسطة « السفين الأول والثاني الثانويين » رسماً للتعليم قدره ديناران .

يستعاض عن الفقرة «ج» من المادة المذكورة بما يلي :

ج - يؤدي كل طالب يمارس دراسته في الدورة الثانوية العليا « السفين الثالث والرابع الثانويين » رسماً للتعليم قدره أربعة دنانير .

٣ - تعدل الفقرة «أ» من المادة الثانية من نظام المعارف رقم ١ لسنة ١٩٤٩ كما يلي :

أ - يجوز إعفاء الطلاب الفقراء الذين يقرر مجلس المدين في المدرسة بموافقة وزير المعارف انهم غير قادرين على دفع الرسم على أن لا يزيد عددهم عن ثلاثين بالمائة .

٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

طلال

رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

وزير المعارف  
روحي عبد الهادي

هكذا من الأصل

# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

حمان : يوم السبت ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧١ الموافق ٨ كانون الأول سنة ١٩٥١

(ملحق رقم ١ - للمعد ١٠٠٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٧١ الموافق ١ كانون الأول ١٩٥١)

## الغفر

٣٦٧	الأوسمة
٣٦٨-٣٦٧	الوظائف
٣٦٨	الجنسية الأردنية
٣٦٨	نمي
٣٦٩	الاستملاك
٣٧٠	أمر دفاع رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ صادر بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩
٣٧٠	أمر دفاع رقم ١٩ لسنة ١٩٥١ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩
٣٧٠	أمر دفاع رقم ٢٠ لسنة ١٩٥١ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩
٣٧١	قرار رقم (١٢٥) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين والانظمة
٣٧٢-٣٧١	قرار إعفاء من الرسوم الجمركية
٣٧٢	مجلس النقد الأردني
٣٧٢	إعلان للطيارين رقم (٨) لسنة ١٩٥١
٣٧٢-٣٧١	قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦
٣٩٧	قانون البلديات لسنة ١٩٣٦
٣٩٧	قانون المطبوعات
٣٩٧	الأطباء
٣٩٩-٣٩٨	الاعلانات

هكذا من الأصل



## الأوسمة

- ١ - صدرت الأرادة الملكية السامية بالانعام على :  
 ١ - معالي عبد الرحمن باشا خليفة رئيس الدewan الملكي الهاشمي بوسام النهضة من الدرجة الأولى .  
 ٢ - صدقي باشا القاسم محافظ القاصفة بوسام الاستقلال من الدرجة الأولى .  
 ٣ - مستر هاردينج مدير الآثار بوسام الكوكب الأردني من الدرجة الثانية .  
 ٤ - القائد لبحر بك الشبان بوسام الاستقلال من الدرجة الثالثة .  
 ٥ - القائد محمد بك السعدي بوسام الاستقلال من الدرجة الثالثة .

## الموظفون

- ١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :  
 ١ - ترفيع عبد المجيد بك مرتضى الى الدرجة الثالثة ونفله لوظيفة مدير البرق والبريد العام من تاريخ ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥١  
 ٢ - ترفيع مفتش زراعة القدس عبد الرحيم بك خلف الى وظيفة مساعد في من الدرجة الرابعة من تاريخ ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥١ .  
 ٣ - ترفيع الرئيس خير الله بك جراح الى رتبة وكيل قائد من تاريخ ١ كانون الأول سنة ١٩٥١  
 ب - قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥١ احالة عمر زكي باشا الافندي الوزير الاردني اللغوي في بغداد على التقاعد من تاريخ ١ كانون الثاني سنة ١٩٥٢  
 ج - وافق دولة وزير الخارجية على قبول استقالة السيد نافذ عبد الرحمن الديري اعتباراً من ١١-١١-١٩٥١  
 د - وافق معالي وزير المظالم على ما يلي :

- ١ - تعيين السيد درويش محمد علي رجب معلماً من الدرجة الثانية من تاريخ ١-١١-١٩٥١  
 ٢ - تعيين الأنسة ميلا غنا معلمة من الدرجة الثانية من تاريخ ١٣-١١-١٩٥١  
 ٣ - تعيين السيد مصطفى الحسن معلماً من الدرجة الثانية من تاريخ ١٥-١١-١٩٥١  
 ٤ - تعيين السيد ناصر سمعان عتافي معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٧-١٠-١٩٥١  
 ٥ - تعيين السيد فريد بولس حداد معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ٢٠-١٠-١٩٥١  
 ٦ - تعيين السيد جمال عطا الله البدر معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ٩-١٠-١٩٥١  
 ٧ - تعيين السيد حبيب جريس عوده حدادين معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٨-١٠-١٩٥١  
 ٨ - تعيين السيد حبيب فؤاد الزعيط معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٨-١٠-١٩٥١  
 ٩ - تعيين السيد منحت الحاج خليل درويش معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ٨-١٠-١٩٥١  
 ١٠ - تعيين السيد تاييف جاد الله الصناعات معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٨-١٠-١٩٥١  
 ١١ - تعيين السيد حسين محمد بنعبد معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٨-١٠-١٩٥١  
 ١٢ - تعيين السيد محمد أمين استحق الخطيب معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩-١٠-١٩٥١  
 ١٣ - تعيين السيد سليمان محمود جوجان معلماً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٠-١٠-١٩٥١

- ١٥ - تعيين الأنسة لبن انطاس حانيا معلمة من الدرجة العاشرة من تاريخ ١١-١٠-١٩٥١  
 ١٦ - اعتبار المعلم السيد حسني هلسه قائداً للوظيفة من تاريخ ٤-١١-١٩٥١  
 ١٧ - تعيين السيد متري عبد الله حمارنه معلماً من الدرجة السابعة من تاريخ ٣-١٠-١٩٥١  
 ١٨ - تعيين الأنسة ماجدة اللقي معلمة من الدرجة التاسعة من تاريخ ١١-١٠-١٩٥١  
 ١٩ - تعيين الأنسة ريموند حسن اللقي معلمة من الدرجة التاسعة  
 ٢٠ - تعيين السيد محمود حسين العاروري معلماً من الدرجة التاسعة  
 ٢١ - اعتبار المعلم السيد محمود مصطفى الحمود قائداً للوظيفة اعتباراً من تاريخ ١٨-١١-١٩٥١  
 ٢٢ - تعيين السيدة هدى الياس عوض معلمة من الدرجة العاشرة من تاريخ ١-١٢-١٩٥١  
 ٢٣ - تعيين الأنسة يانثون رعد معلمة من الدرجة العاشرة من تاريخ ١-١٢-١٩٥١  
 ٢٤ - تعيين الأنسة بديعة محلية معلمة من الدرجة العاشرة من تاريخ ١-١٢-١٩٥١  
 ٥ - وافق معالي وزير العدل على قبول استقالة الكاتب السيد توفيق كامل الرشتان اعتباراً من ١-١٢-١٩٥١  
 ٦ - وافق معالي وزير المواصلات على ما يلي :

- ١ - تعيين السيد مقال القاسم لوظيفة ملاحظ أرصاد جوية من الدرجة الثامنة اعتباراً من ١٠-١١-١٩٥١  
 ٢ - قبول استقالة السيد ناظم حماد اعتباراً من ١١-١١-١٩٥١  
 ٣ - ترفيع الكاتب السيد موسى الديسي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١-١٢-١٩٥١  
 ٤ - وافق معالي وزير الزراعة على تعيين السيد احمد يوسف سعيد لوظيفة معلم في المدارس الزراعية من الدرجة التاسعة اعتباراً من ١٨-١١-١٩٥١  
 ٥ - وافق معالي وزير المالية على انتهاء خدمات الموظفين للدرجة اسماؤهم تالياً اعتباراً من ٢٣-١١-١٩٥١  
 ١ - السيد عبد الحافظ عبد الرحمن عزيز  
 ٢ - السيد راشد ابراهيم الراشد  
 ٣ - السيد عبد الرحيم جودت النابلسي  
 ٤ - السيد هشام علي كمال

## الجنسية الأردنية

- ١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم (٣٤١) بتاريخ ١٥-١١-١٩٥١ التضمن منح كل من هارون زاور بك قناخه ، ونظير هارون زاور بك قناخه ، من مهاجري التراكسة الجنسية الاردنية بالتجنس  
 ٢ - قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-١١-١٩٥١ الموافقة على منح كل من النائب عوده حسن من التابعة السعودية ، والنائب دليل بن فنيخ جنديل من التابعة العراقية الجنسية الاردنية بالتجنس .  
 ٣ - قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-١١-١٩٥١ الموافقة على النساء الجنسية الاردنية التي يحملها للدخول محمد ابراهيم نايه لجهوله عليها بصورة غير مشروعة .

## نعي

ينعي دولة رئيس الوزراء السيد الاسف وفاة اللازم الأول في الجيش العربي الاردني السيد علي علوي بتاريخ ٩-١١-١٩٥١

هكذا من الله صل

صادر بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :

- ١ - يمنع نيل الحفظة من مكانه الى آخر داخل المملكة الاردنية الهاشمية الا بترخيص من اللجنة الوزارية ، على انه يسمح للشخص الواحد بنقل حمولة دابتين من الحفظة دون ترخيص اذا كانت تستعمل للبدار
  - ٢ - كل من يخالف هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
  - ٣ - ياتي أمر الدفاع رقم ١٦ لسنة ١٩٥١ الصادر بالاستناد الى المادة الحادية من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩
- رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى
- ١٩٥١-١١-١٩

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :

- ١ - تصادر جميع اسلاك البرق والمخافت ، والاسلاك الكهربائية والنحاس المنصهر التي تصل الى أي شخص بمجرد وجوده عليه ، وكذلك تصادر أية وسائل للنقل مهما كان نوعها قد تضبط حاملة أو ناقلة لهذه الاسلاك أو النحاس المنصهر
- ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وباتى أمر الدفاع رقم (١٧) لسنة ١٩٥١ للنشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٠٨٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١١-١٠-١٩٥١
- ١٩٥١-١١-٢٦ رئيس الوزراء

رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ آمر بما يلي :

- ٩ - تستعمل المادة الرابعة من الامر رقم (X) لسنة ١٩٤٥ كما يلي :
- « يمنع تصدير جميع المواد ذات القيمة الاقتصادية التي تؤلف جزء من اديم الارض أو مشتقة منها طبعياً ، وتشمل الزيت المعدني والغاز الطبيعي ، الى جميع البلاد الا بتصريح يصدره معالي وزير الانشاء والتعمير بموافقتي بناء على توصية لجنة مؤلفة من اصحاب المعالي وزير الانشاء والتعمير ووزير التجارة ووزير المواصلات »
- ١٩٥١-١٢-٢
- رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

رئيس الوزراء  
توفيق أبو المهدى

كتاب من اثار

اعلان

اعلان

أعلن بتقتضى أحكام الميثاق من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدلة بأن أمانة العاصمة عازمة بعدم دفع خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحتها السطحية (٧٧/٢٤٣) متراً مربعاً من أرض السيد عطا أفغا السلامه للشرى بقية مديع موقوفها في السعة المقررة للشارع العام مجمل الاشرفية الماي كافي بذلك عخطه العمومي' للصدق مشروعا للنفع العام بالمقتضى بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١

١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

وكيل أمين العاصمة  
(صدقي القاسم)

## إعلان

أعلن بمقتضى الفقرة (٢) من المادة الثانية من القانون (للعقد قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١) بأن البلدية اريد عازمة على استملاك كامل القطعة رقم ٧٩٠ من حوض البلد رقم ٨ من اراضي اربد البالغة مساحتها اربعمائة واربعه وثلاثين متراً مربعاً والتي عليها السادة رشيد المني الحمود ورقعاه من أجل دمجها في سعة الشارع العام الذي تعارضت معه وانه بعد مضي خمسة عشر يوماً على نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سيقدم طلب بهذا الشأن الى مجلس الوزراء العالي على اعتبار ان هذا الاستملاك هو للنفعة العامة بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك

ولیس بلدیة اربد  
سامح حجازي

اعلان

أعلن بمقتضى المذكرة (٢) من المادة الثانية من القانون (المعدل لقانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١) بأن بلدية أربيد عازمة على استهلاك كامل القطعة رقم ٣٧١ من حوض العرض الشرقي رقم (١٥) من أراضي أربيد. والمالدة إلى معالي عبد الهادي باهجة القيامة التي تبلغ مساحتها اربعمائة واثني وثلاثين متراً مربعاً لديها بالشارع العام الذي تارشت معه وانه بيد مضي خمسة عشر يوماً على نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ستقدم طلب الى مجلس الوزراء العالي على اعتبار ان هذا الاجراء هو لتنفيذ المادة بالمقتضى المقصود من قانون الاستهلاك

رئيس بلدية اربد  
سامح حجازي



## قرار رقم (١٢٥)

بتاريخ ١٣-١١-١٩٥١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين والأنظمة بناء على كتاب دولة رئيس الوزراء المؤرخ في ١٥-١٠-١٩٥١ ورقم ٢/٤/٢٠/٨٧٤٢ للنظمين طاب تفسير احكام الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من قانون الجمارك، حسب طلب معالي وزير التجارة والجمارك بموجب كتابه المؤرخ في ٨-١٠-١٩٥١ ورقم ١/٤/١٠٨٥٠ ويان ما اذا كانت هذه الفقرة توجب استيفاء الرسوم الجمركية عن الحصة التي تأخذها الجمارك عيناً أم لا

وجهد التدقيق ولذا كرت تين :

ان الحكم الذي قرره الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من قانون الجمارك يوجب استيفاء الرسوم الجمركية باحدى طريقتين : الاولى - استيفاؤها نقداً بالنسبة للتوبة المقررة

الثانية - استيفاؤها من عين البضاعة بالنسبة للتوبة ذاتها

والحكمة المقصودة من شرع هذا الحكم هي مبدئياً رعاية مصلحة للكف بجمله غيراً في أن يدفع الرسوم بالطريقة التي يرى انها اقرب الى مصلحته من غيرها

وحيث ان هذا الحكم قد بني في كلتا الحالتين المذكورتين على أساس نسبة مئوية واحدة وشرع لعله واحدة فان السبب للوجوب لاستيفاء الرسوم الجمركية عن (مجموع البضاعة) في حالة الدفع نقداً هو عينه الذي يختم الاستيفاء عن (المجموع) ايضاً في حالة الدفع من عين البضاعة عملاً بالقاعدة الاسولية القائلة : ( اتحاد الملة يوجب اتحاد الحكم )

أما كون القانون يأخذ السعر الذي يقدره الممن أساساً لاستيفاء الرسم النقدي ، والسعر للدرج في البيان أساساً لاستيفاء الرسم العيني قد فرق بين الحالتين من حيث الأساس الذي يبنى عليه الاستيفاء : فهذا لا يستلزم اعفاء الحصة العينية التي تأخذها مصلحة الجمارك من الرسوم طالما والنص القانوني للبحث عنه قد جاء مطلقاً ولم يرد فيه ما يوجب هذا الاعفاء

واذا رؤي في هذا التفريق مخالفة للمنطق والعدالة فالطريقة الوحيدة للازالة ذلك هي تعديل النص القانوني واتخاذ أحد السعرين فقط أساساً لاستيفاء الرسم النقدي أو الرسم العيني

واذن فالشكوى في الحقيقة لا تنصب على استيفاء الرسم عن مجموع البضاعة وانما على الحكم القانوني الذي لم يجعل الأساس الذي يبنى عليه الاستيفاء واحداً في الحالتين

ولهذا تقرر بالاجماع اعتبار ان النص الوارد في الفقرة المذكورة يوجب استيفاء الرسم عن مجموع البضاعة ولا يجوز اعفاء الحصة العينية التي تأخذها مصلحة الجمارك من الرسوم

ودفع هذا القرار لحام رئاسة الوزراء الجلية لاجراء مقتضى .

عضو	عضو	عضو	عضو
وكيل وزارة المدلية	محكمة التمييز	وزير المالية	وزير المدلية
صلاح طوقان	موسى الساكن	عبد الحليم الجمود	روحي عبد الهادي
		انستاس حنايا	

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-١١-١٩٥١ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه معالي وزير التجارة ومعالي وزير المالية بموجب المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦

## قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة اليها بموجب المادة ٤٤ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررنا انشاء قرار الاعفاء للتطيق باعفاء كيات التبغ الورق الاجبي الذي تصنع منه السجاير المحلية والتبغ اللازمين لاستهلاك افراد الجيش العربي الاردني وللشور

على الصحيفة رقم ١١٨ من العدد ١٠١٣ تاريخ ١٦-٣-١٩٥٠ من الجريدة الرسمية  
يقرر هذا القرار نافذ المفعول من تاريخ ٨-٨-٩٥١ وجد مصادقة مجلس الوزراء العالي عليه.  
وزير المالية  
عبد الحليم الجمود  
وزير التجارة - الجمارك  
سليمان سكر

## مجلس النقد الاردني

وفقاً للمادة (٢١) من قانون النقد الاردني رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ ينشر البيان التالي عن موقف المجلس كما هو بتاريخ ٣٠ ايلول سنة ١٩٥١

أوراق النقد والسكوكات المتداو	دينار	دينار
اوراق النقد	٩٢٥٥٠٠٠	
السكوكات	٢٤٠١٨٢	
صندوق احتياطي النقد		٩٢٤٩٥١٨٢
وهكذا يكون من		٩٢٤٩٥١٨٢
النقد تحت اليد والنقد الودع في البنوك	١٨٨٩٥٠٣٥	
شود ومقولة	٣٧٥٠	
سندات بسعر الكلفة بعد تنزيل الاحتياطي	٧٥٩٦٣٩٧	
	٩٢٤٩٥١٨٢	
حساب صندوق اليراد		٥٥٢٢٩
سندات خاصة بحساب صندوق احتياطي النقد		٧٦١٤٠٠٠
القيمة الاسمية		٧٦٤٠٠٤٨٤
سعر الكلفة		٧٢٤٥٧٩٧٨
شعرها في السوق بتاريخ ٢٨ ايلول سنة ١٩٥١		
صدر عن مجلس النقد الاردني في لندن في اليوم الحادي عشر من تشرين الاول سنة ١٩٥١		
التوقيع: وم. كود رقتون		
رئيس المجلس		

## اعلان للطيارين رقم (٨) لسنة ١٩٥١

ليكن في علم الطيارين وهيئات الطيران ولللاحين الجويين ، انه اعتباراً من اليوم الاول لشهر كانون اول ١٩٥١ ولحين اشعار آخر ستكون ساعات العمل في مطار القدس من الساعة السادسة والنصف صباحاً الى الساعة الرابعة والنصف مساءً حسب التوقيت المحلي ( أي من الساعة ٤٣٠ الى الساعة ١٤٣٠ حسب توقيت كريتيتش ) يومياً وسيكون المطار معداً لاستقبال الطائرات وهبوطها خلال هذا الوقت فقط

رشاد البديري  
مدير الطيران للدين

ينشر الاعلان رقم (٥) لسنة ١٩٥١ تاريخ ٢٦-٩-١٩٥١  
١٩٥١-١١-٢٠

هكذا من الاصل

## قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم لواء القدس الاقليمي

« إعلان ايداع مشروع تفصيلي »

يعلن للعموم وفقاً لأحكام المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أنه قد أودعت في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء القدس ( بمكتب متصرف اللواء ) نسخة من المشروع التفصيلي للعروف ومشروع بلدة اليرة رقم (١) مع الخارطة الملحقة به ، رقم م ل ٤٠ / ١٨ / ٤٩ المؤرخة في ١٣ - ١١ - ٥١ وقد رسمت حدود المشروع على الخارطة بخط أزرق قائم ، أما تفاصيل المشروع فقد بينت في الدليل المرفق أدناه ، ويلاحظ للعموم الأطلاع على هذا المشروع مع الخارطة الملحقة به دون رسم ، كما أنه يجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأعمال الأخرى المشمولة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من أصحاب الأملاك أو أية صفة أخرى ، أن يقدموا اعتراضاتهم على اللجنة الأبنية وتنظيم المدن الإقليمية في لواء القدس ( بمكتب متصرف اللواء ) خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية. ١٣-١١-١٩٥١

( محمد السعدي )

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن  
في لواء القدس بالوكالة

مشروع تنظيم بلدة اليرة رقم ١

الفصل الأول - أحكام عمومية

المادة ١ - يطبق هذا المشروع على ذلك القسم من بلدة اليرة المحدود بالخط الأزرق على الخارطة رقم م ل ٤٠ - ١٨ - ٤٩ المؤرخة في ١٣ - ١١ - ١٩٥١ التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروع .

المادة ٢ - يعدل هذا المشروع ويبنى مشروع التنظيم الهيكلي لليرة للصدق من قبل السندوب السامي بأمر نشر في الجريدة الرسمية رقم ١٠٦٣ تاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٤٠ مع جمع التعديلات التي طرأت عليه ويستبدل بهذا المشروع الحالي .

المادة ٣ - ان مشاريع التقسيم والشارع التفصيلية التي وضعت موضع التنفيذ قبل تنفيذ هذا المشروع تبقى سارية المفعول ما دام ذلك لا يتعارض وأحكام المشروع الحالي وفي حالة التناقض بين نصوص هذا المشروع ونصوص أي نظام صدر بمقتضى القانون ترجح نصوص المشروع الحالي على ما جاء في النظام المشار اليه .

الفصل الثاني - تفسير اصطلاحات

يكون للاعطاء والمبارات التالية الواردة في هذا المشروع المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

يراد بلفظة الرئيس رئيس لجنة اللواء أو رئيس اللجنة المحلية ، وتشمل وكيل الرئيس  
يراد بلفظة «القضاء» مساحة الأرض المشمولة بحدود قطعة الأرض وتشمل المساحة الواقعة تحت أية بناء قائمة على تلك القطعة .

وتعني عبارة لجنة اللواء لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء القدس .  
وتعني عبارة دار السكن إلى أية دار بنيت للسكن ولا تستعمل إلا للسكن .  
ويقصد بلفظة المهندس مهندس مجلس محلي اليرة أو من مثله .

ويقصد بعبارة غرفة السكن غرفة إنشاءات السكن أو كنيشة لاستعمالها للسكن أو غرفة بنيت فيها شخص من الأشخاص أو تستعمل كمحجرة للسكن ذات أرضية لا تقل مساحتها عن ١٠ أمتار مربع .  
ويراد بعبارة ارتفاع الدار عن الدار مقياساً من مستوى الأرض المقدر للقرن إلى قمة الحاجز ( البرانيت ) فوق السطح فإذا لم يوجد حاجز اسطح الدار فالى رأس الحائط الخارجي أو طوف السطح .

الرئيس  
القضاء

لجنة اللواء  
دار السكن  
المهندس  
غرفة السكن

ارتفاع الدار

دار  
ويراد بلفظة دار أي بناء يحيط بفراغ بواسطة سقف أو ستوف وحيطان أو اعمدة ولكنها لا تشمل أي بناء خارجي .

اللجنة المحلية  
وتعني عبارة اللجنة المحلية إلى لجنة الأبنية والتنظيم المحلية في اليرة .  
البناء الخارجي  
وتعني عبارة بناء خارجية إلى أي إنشاء يحيط بفراغ بواسطة سقف وحيطان وتستعمل ككراج أو اسطبل أو حظيرة للواشي أو عزن .

المساحة للمسوح  
ويراد بلفظة المساحة المسوح البناء عليها بالنسبة لأي دار أكبر مساحة يمكن بناء الدار عليها وفقاً لأحكام هذا المشروع .

بالبناء عليها  
وتعني عبارة قطعة الأرض إلى أية قطعة من الأرض ووفق عليها كمرصة بناء في مشروع التنظيم أو قطعة الأرض  
صرحت اللجنة المحلية بإقامة دار عليها .

الطريق  
وتعني لفظة طريق إلى أية طريق عام أو شارع أو ممر أو درج أو درب أو ميدان أو جسر خصوصاً كان أم عمومي ، سواء أكان مطروفاً أم لم يكن ، وسواء أكان قائماً أم مقترحاً إنشائه بمقتضى أي مشروع من مشاريع تنظيم المدن ، وتشمل كافة الخنادق والأقبية والأخاديد ومجاري مياه المطر والمجارير والأرصفة الجانبية وجزر السلامة والأحجار للفروسة على جوانب الطرق والجواجز والجدران والجدران الواقية والأسيجة والبرازينات .

خط الطريق  
وتعني عبارة خط الطريق إلى الخط الذي يحدد جانبي الطريق  
الارتداد  
ويراد بلفظة الارتداد المسافة التي تفصل بين البناية وخط قطعة الأرض لإنشاء عايم البناية أو التي تستشأ عليها أو بين البناية وخط الطريق الملاصق لقطعة الأرض .

الحائوت  
وتعني لفظة حائوت أية دار أو قسم من دار مخصص للبيع بالمفرق ولكنها لا تشمل المصنع للشغل .  
الوقع الخاص  
وتعني لفظة موقع خاص إلى أي موقع أجز استعمله من حين وآخر بمقتضى هذا المشروع ذية غاية من الدائيات في باب للواقع الخاصة في جدول وجوب الاستعمال .

خط البناء  
وتعني عبارة خط البناء لا يجوز لأي دار أن يتجاوز على أية طريق موجودة أو طريق يبنى فتحها .

قطعة الزاوية  
يراد بعبارة قطعة الزاوية قطعة الأرض الواقعة على ملتقى شارعين أو أكثر .

القانون  
تعني لفظة القانون قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣١ أو قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أو أي قانون يعدل أي من هذين القانونين أو يقوم مقامهما .

الملك  
ويراد بلفظة الملك بالنسبة لأي أرض أو بناية الملك المسجل أو الملك المعروف بالبناية أو الأرض وإذا كان الملك غائباً أو تمدر اثبات هويته أو مقره تشمل لفظة الملك الشخص الذي يتقاضى أو الأشخاص الذين يتقاضون بدل إيجارها أو إيرادها فيما لو كانت مؤجرة مقابل بدل إيجار وتشمل أيضاً الأشخاص الذين يدفعون ضرائب الحكومة وعوائد المجلس المحلي عن تلك البناية أو الأراضي سواء أكان ذلك لحسابه الخاص أو بصفته وكيلاً أو أميناً لأي شخص آخر أو أشخاص آخرين ، وإذا حدث بعد إرسال اللجنة المحلية توكيلاً خطياً للسكان الحالي أن تخلف ذلك الساكن عن تقديم الاسم وعنوان الملك تشمل لفظة الملك عندئذ الساكن الحالي وتشمل أيضاً الشخص الذي يحمل رخصة بناء أو أية رخصة أخرى صادرة بمقتضى القانون وإذا كان الساكن غير موجود أو تمدر الحصول عليه تشمل لفظة الملك المهندس المعماري والبناء والتأول وكافة الأشخاص وكلائهم الذين قاموا بعمل إنشاء البناية المذكورة أو تنفيذ العملية التي صدرت الرخصة بشأنها أو التي من المقتضى الحصول على رخصة بشأنها أو الأشخاص المسؤولين عن ذلك ولكنها لا تشمل أي عامل لم يملك الشخص أو أولئك الأشخاص .

مشروع التقسيم  
وتعني عبارة مشروع التقسيم إلى أي مشروع تقسيم وضع أو قد يوضع موضع التنفيذ بمقتضى القانون .  
البناية العامة  
وتعني عبارة البناية العامة التي استعملت أو اختيرت إمداداً عاماً أو من وقت لآخر لتكون مسجداً أو أي

هكذا من الأصل



مكان آخر للعبادة العامة أو لتكون مستشفى أو ملجأ للعجزة أو كلية أو مدرسة أو مسرحاً أو سينما أو صالة موسيقى عامة أو صالة المحاضرات العامة أو مكان للاجتماعات العامة أو أية أغراض عامة أخرى .

خط الطريق وتتنصرف عبارة خط الطريق الى الخط الذي يحدد مدى جانبي الطريق .  
عرض الطريق وتتنصرف عبارة عرض الطريق الى السافة الفاصلة بين خطي الطريق مقيسة في اتجاه عمودي نحو منتصف الطريق .

منطقة ويراد باللفظة منطقة مساحة من الأرض أشير إليها على الخارطة بألوان أو خطوط أو حواشي مميزة كيفية استعمال الأراضي أو الابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة للتدبير لها بمقتضى هذا المشروع .

#### الفصل الثالث - الدلالات للرسم على الخارطة

يكون للدلالات التالية للرسم على الخارطة المعاني المخصصة لها أدناه

الدلالة للوضوعة على الخارطة	المعنى الذي تشير إليه
الناطق الملوثة بلون برتقالي	منطقة سكن من الدرجة ( أ )
« أزرق فاتح	منطقة سكن من الدرجة ( ب )
« أصفر	منطقة سكن من الدرجة ( ج )
« رمادي والمحدودة بلون بنفسجي	منطقة تجارية
« بنفسجي فاتح والمحدودة بلون بنفسجي	منطقة صناعات خفيفة
« أخضر فاتح	ساحات عمومية موجودة
« أخضر فاتح ومخطط بخطوط خضراء	ساحات عمومية ومنزهات بنوى انشاؤها
« أصفر والمحدودة والمخططة بلون أخضر	القابر الموجودة
« بني فاتح والمحدودة بلون بني	مواقع أبنية عامة
« بني	طريق موجودة
« أحمر	الطريق للنوى انشاؤها وتوسيعها
الخط الأزرق الناعم	حدود للمنطقة الذي يسرى عليها هذا المشروع
الرقم الاسود في أعلى الدائرة	رقم الطريق
الرقم الاحمر في أسفل الدائرة	عرض الطريق
الرقم الاحمر على جانبي الدائرة	خطوط البناء

#### الفصل الرابع - الطرق

المادة ١ - مواقع الطرق : تكون مواقع الطرق وعرضها كما هو مبين على الخارطة ويشترط في ذلك ان يجوز النظر في تحديد مواقع طرق اضافية بمشروع تقسيم تنظيم حسب الاصول :  
المادة ٢ - انشاء الطرق : ينأى باللجنة المحلية صلاحية انشاء أية طرق والقيام بجميع أو أي من الأشغال التي تنفرع عن ذلك الانشاء في الأراضي المجاورة لتلك الطريق  
المادة ٣ - تحويل الطرق الحالية واقتطاعها : يحق للجنة المحلية ، بموافقة لجنة اللواء ، أن تحول أو تقتطع أية طريق حالية سواء أكانت من الطرق الفرعية في المادة (١) من هذا الفصل أم لم تكن ، وأن تعلن انقطاع كافة الحقوق العمومية المتعلقة بالمرور منها ، اعتباراً من تاريخ التحويل أو الانتقال .

المادة ٤ - الأراضي المستثنى عنها كطريق : تخول اللجنة المحلية صلاحية التصرف بأية أرض استثنى عنها كطريق سواء أكانت تلك الطريق من الطرق الفرعية في المادة (١) من هذا الفصل أم لم تكن بالصورة التي تنص عليها .

المادة ٥ - خط البناء والشغل على الطرق : يحظر انشاء أية بناية والقيام بأية اشغال على أرض تؤلف موقعاً للطريق .  
المادة ٦ - الأسبجة والحواجز والأشجار : يحق للجنة المحلية أن تأمر أصحاب الأراضي التي تتأخر أية طريق بمعبدة أو يقيموا على تلك الأراضي أسواراً أو أسبجة وأن تعين الارتفاع ونوع اللواد التي تنشأ منها هذه الأسوار والأسبجة ، وكيفية اقامتها وغرس أو تقليم الحواجز والأشجار والاعشاب ثم اقامة أو ازالة أية عوائق قد تعجب النظر بين خط البناء وخط الطريق .

المادة ٧ - الدخول الى الأراضي التي تؤلف مواقع طرق : يحظر انشاء أية بناية والقيام بأية اشغال المدة المقدرة في الامر السياج أو السور أو ان يزيل العائق وفقاً لما كلف به في الامر وان يراعي احكام الامر من كافة الوجوه الاخرى فاذا تخلف عن مراعاة تطلبات الامر خلال المدة المفروضة به يجوز للجنة المحلية ان تتخذ التدابير لتنفيذ الاشغال المقررة فيه وان تسترد نفقاتها من المالك .

المادة ٨ - حق الطريق : يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ان تحتفظ بأية أرض ضرورية لمرور مياه السيول أو مياه المصارف القدرة ولا يجوز اقامة أي بناء على الأرض المحتفظ بها على الوجه المذكور .  
المادة ٩ - المعاملات الخاصة : قبل عمليات البناء : يجب انشاء مجاري لتصريف مياة جميع مرصات البناء التي يشيها قبل البدء بأعمال البناء ويجوز للجنة المحلية ان تطلب من صاحب أي عرصة بناء ان يقوم بعمليات خاصة في أرضه قبل البدء بالبناء اذا ما رأت اللجنة ذلك ضرورياً .

المادة ١٠ - حظر البناء : يجوز للجنة المحلية بعد استشارة مدير المصالح الطبية او مثله ان تقيد او تمنع البناء بجوار البنايات المجاورة للحيولة دون تلويث المياه .

المادة ١١ - مشروع المياه : يجب ان تنشأ مجاري لتصريف المياه في جميع الساحات للحيولة دون فيضان المياه بصورة يرضى بها مدير المصالح الطبية او مثله .

المادة ١٢ - مجاري المياه : تتخذ اللجنة المحلية جميع التدابير الضرورية لتوريد المياه بصورة فعالة للمنطقة التي يتناولها المشروع بالتعاون مع السلطة الصحية .

المادة ١٣ - المجاري والمصارف : على جميع اصحاب القسام ان يسمحوا لمرور خطوط مجاري القسام المجاورة والقسام ذات المستوى الاعلى من قطعهم بدون مقابل .  
الفصل السادس - تقسيم القرية الى مناطق  
أ - استعمال الأراضي والابنية  
لا يجوز استعمال اية أرض واقعة في أي منطقة من المناطق المينة على الخارطة على وجه لا يتفق مع الوجود المينة في جدول وجود الاستعمال للمنطقة التي تقع فيها الأرض ويشترط في ذلك ان يجوز النص في المشروع تقسيم على تحويل اية أرض واقعة في منطقة سكن الى ساحة خاصة أو ساحة عامة أو ساحة لمرور .

هكذا من الأصل



المادة ٢ - هذه الدور التي تقام على العرصة  
في ذلك انه يجوز للجنة الحامية بموافقة لجنة اللواء ان تجيز اقامة دارين او اكثر على عرصة واحدة  
المادة ٣ - الحوائط والمصانع والحرف والصناعات  
لا يجوز فتح سائحات او مصنع مشغل ولا يجوز تعاطي اية حرفة او صناعة الا في موقع لجيز استعمال تلك النفاية في هذا المذموع .  
المادة ٤ - الممرات الواقعة تعبر الممرات الواقعة في اكثر من منطقة والسدة لها واقعة في اخف تلك المناطق بين عدة مناطق قيوداً .

جدول وجوه الاستعمال

المنطقة

- (١) مناطق السكن (أ) و (ب) و (ج) دور السكن
- ٢ كرايات السيارات الخصوصية
  - ٣ الملاعب والمتنزهات
  - ٤ النوادي الخيرية
  - ٥ دور العبادة العامة
  - ٦ معاهد التعليم
  - ٧ الفنادق
  - ٨ حوائط بشرط ان يكون استعمالها مذكوراً في النزيل المرفق تحت عنوان مناطق السكن .
  - ٩ مشايل البنود والمستديرات المظلة وبيوت الادوات الزراعية ومخازن الحبوب .
  - ١٠ اية بنايات اخرى توافق عليها اللجنة المحلية . بالاضافة الى وجوه الاستعمال المدرجة في مناطق السكن أ و ب
- (٢) منطقة سكن «ج»
- ١ دور السكن
  - ٢ المعاهد الخيرية
  - ٣ الملاعب وابنية الهو والتسلية
  - ٤ الفنادق ودور الايجار
  - ٥ الحوائط والمشاكل والمصانع والحرف والصناعات ويشترط في ذلك ان يكون استعمالها مذكوراً في الملحق المرفق بهذا الجدول تحت عنوان (نقطة السكن ج)
- (٣) المنطقة التجارية
- ١ كما هو مدرج في مناطق السكن أ و ب وج
  - ٢ المتكاتب
  - ٣ الحوائط والمشاكل والحرف والصناعات ويشترط في ذلك ان يكون استعمالها متفقاً مع الاستعمال المبين في الملحق المرفق بهذا الجدول تحت عنوان (المنطقة التجارية)
  - ٤ كما هو مدرج في المنطقة التجارية
  - ٥ الحوائط والمشاكل والحرف والصناعات ويشترط في ذلك ان يكون

استعمالها وفقاً لاستعماله المبين في الملحق تحت عنوان (منطقة الصناعات الحفية)

- (٥) الساحات العامة
- ١ الحدائق العامة
  - ٢ الملاعب وساحات الهو والتسلية
  - ٣ المباني المتفرقة كما ذكر اعلاه بموافقة لجنة اللواء
- (٦) المقابر
- ١ القبور
  - ٢ النصب التذكارية
  - ٣ الابنية المتفرقة كما ذكر اعلاه بموافقة لجنة اللواء
- (٧) المواقع الخاصة
- يسمح باستعمال الابنية والاراضي في أي موقع من هذه المواقع لاي وجه من وجوه الاستعمال المذكورة تحت عنوان (المواقع الخاصة) في النزيل .

النزيل

- (١) مناطق السكن (أ) و (ب)
- ١ حوائط لبيع منتجات الالبان والخضار والفواكه والخبز واللحم والبقالة والحار و غير ذلك من المواد التي يستهلكها الانسان
  - ٢ الحلاقون
  - ٣ الفرطاسية وحوائط الكتب
  - ٤ صانعو الاحذية ومصنعوها
  - ٥ الحياطون وصانعو الملابس
  - ٦ المقاهي والمطاعم
  - ٧ المخازن العامة
  - ٨ بائعو التبغ والسجائر والتبناك
  - ٩ حوائط الدراجات وتصلبها
  - ١٠ حوائط طحن البن
  - ١١ الصيدليات ومحال العقاقير
- (٢) البلدة القديمة
- ١ كما ذكر في منطقتي السكن أ و ب
  - ٢ التجارون
  - ٣ تجار الاجواخ وبائعو الملابس
  - ٤ محال بيع البنزين والبراميل والزيوت المعدنية
  - ٥ محال الفرائين
  - ٦ المكاتب
- (٣) منطقة سكن «ج»
- ١ كما هو مدرج في منطقتي السكن أ و ب
  - ٢ حوائط بيع المشروبات الروحية
  - ٣ البارات والبوفيات
  - ٤ حوائط بيع الاقمشة والحياطة والالبسة

هكذا من الأصل

## ٥ ( الحياطون )

- ٦ ( محال بيع صوف الحياكة والحريز والصالونات )
- ٧ ( محال بيع فراء )
- ٨ ( محال بيع الاثاث والتنجيد )
- ٩ ( حوانيت زخرفة الابنية من الداخل )
- ١٠ ( مشاغل القطع الفنية الوطنية )
- ١١ ( مشاغل صناعة الحلي الذهبية والفضية )
- ١٢ ( حوانيت بيع القطع الفنية والاثنية والبيجاد )
- ١٣ ( حوانيت بيع الادوات المصنوعة الحديدية )
- ١٤ ( حوانيت بيع الادوات الكهربائية )
- ١٥ ( حوانيت بيع الراديو والالات الموسيقية )
- ١٦ ( حوانيت لعب الاطفال )
- ١٧ ( حوانيت المصنوعات الجلدية والجلود )
- ١٨ ( حوانيت بيع لوازم المكاتب ( الدوائر ) )
- ١٩ ( النجارون وصانعو الخزائن )
- ٢٠ ( باتعو الحردوات الحديدية ومواد البناء )

## ٤ ( المنطقة التجارية )

- ١ ( كما هو مدرج في مناطق السكن أوبج )
- ٢ ( مستودعات الثياب والروحية )
- ٣ ( مستودعات البقالة )
- ٤ ( مستودعات القواكه والخضار )
- ٥ ( باتعو الجملة للسك الطازج والسك المفروظ )
- ٦ ( موزعو البيض بالجملة )
- ٧ ( صانعو وموزعو منتجات الالبان )
- ٨ ( مخازن ثلج وموزعوه )
- ٩ ( صانعو البوظة )
- ١٠ ( صانعو الحلويات )
- ١١ ( الخبز )
- ١٢ ( مطاحن الدقيق والحنطة والحبوب والذرة )
- ١٣ ( مشاغل الثياب المبركة )
- ١٤ ( صانعو الأحذية )
- ١٥ ( مصانع نسج الثياب )
- ١٦ ( ندافو القطن )
- ١٧ ( حوانيت بيع الحبال والخيش )
- ١٨ ( حوانيت جلود )
- ١٩ ( مصانع منتجات القش والخيزران )
- ٢٠ ( حوانيت الصوف والشعر والقنب والحريز والقطن )

- ٢١ ( مصانع الخف والقراش )
- ٢٢ ( حوانيت الدهان والورنيش )
- ٢٣ ( مشاغل تصليح السيارات والآلات والتصليح بوجه عام )
- ٢٤ ( حوانيت للآكبات ولوازمها )
- ٢٥ ( مصانع بناء وأتعام ودهان للركبات )
- ٢٦ ( مشاغل وحوانيت التجاسين )
- ٢٧ ( مشاغل وحوانيت السكرية )

- ٢٨ ( مصانع للرايا )
- ٢٩ ( مصانع علب الكرتون )
- ٣٠ ( الطبايعون والمجلدون )
- ٣١ ( مصانع اللعب للاطفال )
- ٣٢ ( حوانيت تصليح وبيع الساعات على اختلاف انواعها )
- ٣٣ ( حوانيت الاواني والقيشاني والحزفية والزجاجية )
- ٣٤ ( الكراجات العامة )

- ٣٥ ( مستودعات التبغ والتبأك والسجائر )
- ٣٦ ( المحال التي تباع فيها مواد تحتوي على سموم أو تصنع فيها خلاف الصيدليات )

## ٥ ( منطقة الصناعات الخفيفة )

- ١ ( كما هو مدرج في المنطقة التجارية )
- ٢ ( معامل تحضير أو صنع الأطعمة للسجلة )
- ٣ ( معامل تحضير الحليب المجفف وللكثف )
- ٤ ( معامل المزيينات )
- ٥ ( معاصر الزيتون ومستودعات الزيتون باستثناء الزيتون المعدية )
- ٦ ( مؤسسات التبريد )
- ٧ ( مصانع الأحذية )
- ٨ ( مشاغل ومصانع الأساس المعدني )
- ٩ ( مصانع البضائع الحديدية )
- ١٠ ( مصانع الادوات الكهربائية )
- ١١ ( مصانع الترميد والبلاط ومنتجات الاسمنت )
- ١٢ ( معامل الاواني الصينية والحزفية والفخارية والزجاجية )
- ١٣ ( معامل صقل الأحجار )
- ١٤ ( للواقع الخاصة )
- ١ ( للسائق )
- ٢ ( الأسواق العمومية وأسواق الأبقار والماشية والخيول )
- ٣ ( مستودعات الوقود من خشب وقلم )
- ٤ ( أجهزة تكسير الحجارة ( ثابتة ، أو متحركة ) )
- ٥ ( مواقف السيارات العمومية وكراجات السيارات العمومية )
- ٦ ( ساحات للمعارض العمومية وملعب الخيل )

هكذا من الأصل



## ٧ ( المستشفيات

( ٨ ) معاهد الايتام وملاجئ الأطفال وملاجئ العجزة

( ٩ ) المسارح والسيناتا

( ١٠ ) الأفران العمومية

للادة ١ - الحد الأدنى للقطر :

ب - عرصات البناء والدور والأبنية الخارجية

لا يسمح ببناء أية دار في أية منطقة من مختلف المناطق للدرجة في الحقل الأول من جدول المناطق على أية عرصة يقل فائدها عن الفناء المقرر للدرج في الحقل الثاني من ذلك الجدول ازاء المنطقة المختصة ويشترط في ذلك أن يحق للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء في الحالة التي تقل فيها مساحة العرصة عن الحد الأدنى للفناء المقرر في جدول المناطق لتلك المنطقة أن تسمح بالبناء على تلك العرصة على أن تطبق كثافة البناء وعلاوة وارتداداته على أحكام الشروع المتعلقة بتلك المنطقة .

للادة ٢ - الحد الأعلى للنسبة المئوية للدار : أ - لا يسمح ببناء أية دار في أية منطقة من مختلف المناطق للدرجة في الحقل الأول من جدول المناطق الا وفقاً للحد الأعلى للدرجة في الحقل الثالث من ذلك الجدول ازاء المنطقة المختصة .

ب - لا تعتبر أية زيادة في سمك الحائط الخارجي بعد الأربعين مستمراً .

لا يسمح بالبنائات الخارجية الا وفقاً لما هو مدرج في الحقل الرابع من جدول المناطق ما لم توافق اللجنة المحلية على ذلك .

لا يسمح ببناء أية غرفة جديدة تقل مساحتها أرضيتها عن عشرة أمتار مربع وينقص ارتفاعها عن مترين وثمانين مستمراً مقيسة من أرضية الترفة الى أعلى نقطة في سقفها .

يجب أن ترصف أرضية جميع غرف السكن ببلاط من الحجر أو الاسمنت أو أن تعد بأي طريقة أخرى ملائمة يرضى بها مدير المصالح البلدية أو بمثلها على أن تساو الأرضية عشرين مستمراً عن مستوى سطح الأرض على الأقل .

يجب أن يتوفر في كل غرفة سكن عدد كاف من الشبايك تؤدي الى الهواء الطلق مباشرة لا تقل مساحتها عن ثمن مساحة أرضية الترفة ، كما يجب أن تتوفر بالاضافة الى ما تقدم وسائل التهوية للتقاطعة بصورة يرضى بها مدير المصالح البلدية أو بمثلها . لا يسمح باقامة الأبنية الخارجية في المنطقة التجارية

« ج » الارتدادات

يقتضي أن تكون الارتدادات الأمامية والجانبية وفقاً لما جاء في الحقل الثامن من جدول المناطق ، ويشترط في ذلك أن يجوز للجنة المحلية ، بموافقة لجنة اللواء ، أن تسمح بانقاس هذا الارتداد اذا رأت أن مساحة وعكس أي عرصة يروان التخفيف من ارتفاع أية دار تقام عليها

لا يجوز أن يبرز حائط أية دار أو سور واقع عند ملتقى طريقين عن قوس الدائرة للماس خطي الطريقين بحيث لا يقل بعد نقطة التماس عن ثمانية أمتار من نقطة تقاطع خطي الطريقين ، ويحظر ذلك القوس خط الطريق .

« د » ارتفاع الدور

لا يجوز اقامة أية دار في أية منطقة على ارتفاع يتجاوز الارتفاع المقرر في الحقل الخامس من جدول المناطق

للادة ٣ : حيطان الدور وأسوار الحدور في ملتقى الطرق

للادة ١ : الحد الأدنى والحد الأعلى لارتفاع الدور

للادة ٢ :

لا يجوز اقامة أية دار في أية منطقة على ارتفاع يقل عن الحد الأدنى للارتفاع المقرر في الحقل السادس من جدول المناطق .

للادة ٣ : المناطق الصناعية والتجارية والدور في المناطق الصناعية والتجارية لا يجوز أن يزيد ارتفاع أي قسم من جانب أو مؤخرة أي دار بعد اثني عشرة متراً عن خط البناء عن ضفتين ونصف للمسافة الواقعة بين ذلك القسم من الدار والحد الجانبي أو الخلفي للعرصة على الترتيب . « هـ » تصميم الأبنية ومظهرها الخارجي

للادة ١ : بناء الواجبات بالحجارة يجب أن تنشأ الحيطان الخارجية لجميع الدور من الحجارة الطبيعية للرصة المتعينة وللدققة .

للادة ٢ : ازالة الانشاءات الموقتة يجب أن تزال جميع الانشاءات الموقتة الآن كالشرفات للنشأة من الزينكو للصلح . الخ خلال المدة التي تمنحها اللجنة المحلية على ثقة المالك .

للادة ٣ : الفتحات في البنايات الخارجية لا يسمح بفتح أي شباك أو باب أو منفذ آخر في أي بناء خارجي بحيث يطل على الاملاك المجاورة الا اذا كان هذا البناء يبعد عن حدود الجيران ضمن المسافة القانونية .

للادة ٤ - غرس الاشجار : يحق للجنة المحلية ان تطلب من اصحاب الاملاك الخصوصية ان يفرسوا الاشجار في اوضاع توافق عليها .

للادة ٥ - الاسوار : تنشأ جميع جدران الاسوار ضمن منطقة المشروع من الحجر واذا استعمل على رخمة بناء يجب ان تحاط قطعة الارض بسور مناسب ولايجاز مظهر موحد فان انشاء وارتفاع الى مثل هذا السور يجب ان ينال موافقة اللجنة المحلية ويجب ان لا يتجاوز ارتفاع المترين فوق معدل مستوى الارض .

للادة ٦ - البلكونات : يجوز اقامة البلكونات في المناطق التالية وبمقتضى الشروط المذكورة ادناه ( أ ) يسمح باقامة البلكونات في المناطق التجارية اذا كانت تؤلف جزءاً من مشروع معماري .

( ب ) لا يجوز ان يبرز اي بلكون في مناطق السكن من اي ارتفاع .

( ج ) يجوز ان يبرز البلكونات في مناطق السكن الى متر وخمسين سم كحد اعلى اعتباراً من وجه البناء بشرط ان يكون ضمن الارتدادات .

للادة ٧ - الدوابزينات فوق الاسطحة : يجب ان يحاط اي سقف منبسط يمكن الدخول اليه بابه وسببه بالسفار ( برابيت ) مستر بارتفاع لا يقل عن ٩٠ سم للفصل السابع - اصلاحات الخصوصية

للادة ١ - البنايات الخطرة : يحق للجنة المحلية ان تطلب ابعاد الذي تراه ضرورياً ازالة اي خطر واصلاح او ترميم او تغيير اي بناء تكون حسب رأيها بحاجة ملحة للاصلاح او التنوير نظراً لحالتها الخطرة او المتزعزعة وكل اصلاح او تغيير او ترميم يجب به كما تقدم ويجب ان يقوم به المالك على نفقته الخاصة وفقاً لتعليمات المهندس .

هذا من الأصل

المادة ٢ - تخفيف العبء :

يجوز للجنة اللوا ان تخفف اي شيء من العبء المفروضة بموجب هذا المشروع على استعمال اي ارض او بناء او اي قيد آخر من قيود هذا المشروع بعد النظر فيما قد يجده ذلك التخفيف من التأثير في الاملاك المجاورة

المادة ٣ - تفويض الصلاحيات :

مع مراعاة احكام قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ يجوز لكل من لجنة اللوا واللجنة المحلية ان تفوض الصلاحيات الموكلة لها بتقضى هذا المشروع الى رئيسها او الى المهندس او الى لجنة او مجلس القرية وغية في تحقيق اهداف هذا المشروع يجوز للجنة المحلية بعد ارسال اشعار بذلك حسب الاصول ان ترسل اي بناء خربة او غير صلبة واقعة في اي قسم من منطقة المشروع او ان تأمر مالكيها بازالته .

المادة ٥ - الطوابين :

اذا رأت اللجنة المحلية ان الطوابين تسبب مكرهة من المكاره اما لكونها في ارض مستعملة استعمالا عاديا او يحتاج اليها كطريق او ساحة او ما يتصادم منها من الدخان فيجب لها ان ترسل اشعاراً لصاحب ذلك الطابون تطلب فيه ازالته على نفقته خلال مدة معينة

المادة ٦ - صلاحية اللجنة المحلية لتنفيذ الاشغال :

اذا تخلف شخص ما خلال مدة معينة عن تنفيذ الاشغال التي كلفته بها اللجنة المحلية وفقا للمواد الاولى والرابعة والخامسة من هذا الفصل من المشروع (وهي المواد التي تتعلق بالبنائات الخطرة والبنائات الخربة والطوابين) يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لقانون تنظيم المدن ويكون للجنة المحلية صلاحية القيام بتلك الاشغال وتحصيل المصروفات والتفقات من ذلك الشخص كما تحصل الديون الحقوقية

المادة ٧ - التعويضات :

لا يدفع اي تعويض لاصحاب البنائات الخطرة او الخربة او الطوابين لقاء اي عمل يقومون به وفقا للمواد الاولى والرابعة والخامسة من هذا الفصل من المشروع

المادة ٨ - تجديد تصاريح البناء :

تقوم اللجنة المحلية صلاحية تجديد اي تصريح بناء صدر قبل وضع هذا المشروع موضع التنفيذ بعد اجراء التفتيشات الضرورية بحيث تطبق نصوصه مع احكام هذا المشروع .

المادة ٩ - المنتزهات :

يجوز للجنة المحلية ان تطلب من جميع المالكين الذين يتقدمون بمشاريع لتسييم ان يخصصوا لها امسكة كالية للمنتزهات العامة

المادة ١٠

ينبغي ان طه حيف من جراء رفض اللجنة المحلية اصدار موافقتها او تقديم توصيتها في اي مسألة تتطلب موافقتها او توصيتها خلال شهرين من تبليغه اشعار الرقص الاستثنائي الى لجنة اللوا ويكون قرار لجنة اللوا في ذلك الاستثنائي نهائيا

المادة ١١ - شهادات الاشغال :

(أ) عند اتمام دار صدرت رخصة بها تصدر اللجنة المحلية شهادة تشير بان الدار المذكورة قد أصبحت صالحة للاشغال ويشترط في ذلك انه يجوز للجنة المحلية ان ترفض اصدار هذه الشهادة اذا كانت الدار غير مطابقة في الشروط المقررة في الرخصة . او لبعض ما يتطلبه هذا المشروع او اي نظام (ب) لا يجوز اشغال اية دار او استعمالها الا بعد الحصول على شهادة اشغال من اللجنة المحلية .

## قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم لواء نابلس الاقليمي

« اعلان ايداع مشروع تفصيلي »

يعلم للعموم وفقاً لاحكام المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أنه قد أودعت في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء نابلس ( بمكتب متصرف اللواء ) نسخة من المشروع التفصيلي المعروف بمشروع بلدة طوباس رقم (تم/٥١/١٣٩) مع الخارطة الملحقة به ، رقم تم/٢/للورقة في ١٣ - ١٠ - ٥١

وقد رسمت حدود المشروع على الخارطة بخط أزرق قائم ، أما تفاصيل المشروع فقد بينت في الدليل الملحق أدناه ، ويبلغ للعموم الاطلاع على هذا المشروع مع الخارطة للرقابة دون رسم ، كما أنه يجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك أو بصفة أخرى ، أن يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن الاقليمية في لواء نابلس ( بمكتب متصرف اللواء ) خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

( احسان هاشم )

رئيس لجنة الابنية وتنظيم المدن

في لواء نابلس

مشروع تنظيم بلدة طوباس رقم تم/٥١/١٣٩

الفصل الأول - احكام محومية

المادة ١ - ينطبق هذا المشروع على ذلك القسم من بلدة طوباس للجنة حدوده بالخط الأزرق على الخارطة رقم تم/٢/للورقة في ١٣ - ١٠ - ١٩٥١ التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروع .

الفصل الثاني - تفسير اصطلاحات

يكون للافاظ والبارات التالية الواردة في هذا المشروع للماني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الرئيس يراد بلفظة الرئيس رئيس لجنة اللواء أو رئيس اللجنة المحلية ، وتشمل وكيل الرئيس

القضاء ويراد بلفظة القضاء مساحة الأرض المشمولة بحدود قطعة الأرض وتشمل المساحة الواقعة تحت أية بناء قائمة على تلك القطعة .

لجنة اللواء وتحتي عبارة لجنة اللواء لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء نابلس .

دار السكن وتصرف عبارة دار السكن الى أية دار بنيت للسكن ولا تستعمل إلا للسكن .

المهندس ويقصد بلفظة المهندس مهندس مجلس محلي البيرة أو من مثله .

غرفة السكن ويقصد بعبارة غرفة السكن غرفة انشأت للسكن أو كيفية لاستعمالها للسكن أو غرفة بيت فيها شخص من الأشخاص أو تستعمل كمجرة للسكن ذات أرضية لا تقل مساحتها عن ١٠ أمتار مربعة .

ارتفاع الدار ويراد بارتفاع الدار علو الدار مقياساً من مستوى الأرض للمهد المقرر إلى قمة الحاجز (البرايت) فوق السطح فإذا لم يوجد حاجز لسطح الدار فإلى رأس الحائط الخارجي أو طوف السطح .

هكذا من الأصل



دار ويراد بلفظة دار أي بناء يحيط بفراغ بواسطة سقف أو ستوف وحيطان أو أعمدة ولكنها لا تشمل أي بناء خارجي .

اللجنة المحلية وتنصرف عبارة اللجنة المحلية إلى لجنة الابنية والتنظيم الاقليمية في لواء نابلس وتنصرف عبارة بناية خارجية إلى أي إنشاء يحيط بفراغ بواسطة سقف وحيطان وتستعمل ككراج أو اسطبل أو حظيرة للدواشي أو مخزن .

المساحة المسموح بالبناء عليها ويراد بلفظة المساحة المسموح البناء عليها بالنسبة لأي دار أكبر مساحة يمكن بناء المار عليها وفقاً لأحكام هذا المشروع .

قطعة الأرض وتنصرف عبارة قطعة الأرض إلى أية قطعة من الأرض ووفق عليها كمرسة بناء في مشروع تقسيم أو صرححت اللجنة المحلية بإقامة دار عليها .

الطريق وتنصرف لفظة طريق إلى أية طريق عام أو شارع أو مر أو درج أو درب أو ميدان أو جسر خصوصاً كان أم محمياً ، سواء أكان مطروفاً أم لم يكن وسواء أكان قائماً أم مقترحاً انشائه بمقتضى أي مشروع من مشاريع تنظيم المدن ، وتشمل كافة الخنادق والأنابيب والجاري مياه الطار والمجارير والأرصعة الجانبية وجزر السلامة والأشجار المزروعة على جوانب الطرق والجواجز والجدران والجدران الواقية والأسيجة والبرازينات .

خط الطريق وتنصرف عبارة خط الطريق إلى الخط الذي يحدد جانبي الطريق ويراد بلفظة الارتداد المسافة التي تفصل بين البناية وخط قطعة الأرض المنشأة عليها البناية أو التي تستشأ عليها أو بين البناية وخط الطريق الملاصق لقطعة الأرض .

الحاويات وتعني لفظة حاويات أي دار أو قسم من دار مخصص للبيع بالمزاد ولكنها لا تشمل للصنع للشغل . وتعني لفظة موقع خاص إلى أي موقع أجاز استعماله من حين لآخر بمقتضى هذا المشروع وفي غاية من الفوائد في باب الواقع الخاصة في جدول وجوب الاستعمال .

الموقع الخاص وتعني عبارة خط البناية خطأً لا يجوز لاية دار أن تتجاوز خط أية طريق موجودة أو طريق ينوي فتحها . يراد بعبارة قطعة الزاوية قطعة الأرض الواقعة على ملتقى شارعين أو أكثر .

خط البناء وتعني لفظة القانون قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٢١ أو قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أو أي قانون يعدل أي من هذين القانونين أو يقوم مقامهما .

القانون ويراد بلفظة المالك بالنسبة لاية أرض أو بناية المالك السجل أو المالك المعروف بالبناية أو الأرض وإذا كان المالك غائباً أو تضرر اثبات هويته أو مقره تشمل لفظة المالك الشخص الذي يتقاضى أو الأشخاص الذين يتقاضون بدل إيجارها أو إيرادها لها لو كانت مؤجرة مقابل بدل إيجار وتشمل أيضاً الأشخاص الذين يدفعون ضرائب الحكومة وعوائد المجلس المحلي عن تلك البناية أو الأراضي سواء أكان ذلك لحسابه الخاص أو صفته وكبلاً أو أميناً لأي شخص آخر أو أشخاص آخرين ، وإذا حدث بعد إرسال اللجنة المحلية تكليفاً خطياً للسكان الحالي أن تخلف ذلك السكان عن تقديم الاسم وعنوان المالك تشمل لفظة المالك عندئذ السكان الحالي وتشمل أيضاً الشخص الذي يحمل رخصة بناء أو أية رخصة أخرى صادرة بمقتضى القانون وإذا كان السكان غير موجود أو تضرر الحصول عليه تشمل لفظة المالك المهندس المعماري والبناء والتعاون وكالة الأشخاص ووكلائهم الذين قاموا قديماً بإنشاء البناية المذكورة أو تنفيذ العملية التي صدرت الرخصة بشأنها أو التي من مقتضى الحصول على رخصة بشأنها أو الأشخاص المسؤولين عن ذلك ولكنها لا تشمل أي عامل لدى ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص .

مشروع التقسيم وتنصرف عبارة مشروع التقسيم إلى أي مشروع تقسيم وضع أو قد يوضع موضع التنفيذ بمقتضى القانون . وتعني عبارة البناية العامة التي أتممت أو اختيرت إما دائماً أو من وقت لآخر لتكون مسجداً أو أي

بناية عامة

مكان آخر للعبادة العامة أو لتكون مستشفى أو ملجأ للنجزة أو كلية أو مدرسة أو مسرحاً أو سينما أو صالة موسيقى عامة أو صالة للمحاضرات العامة أو مكان للاجتماعات العامة أو أية أغراض عامة أخرى .

خط الطريق وتنصرف عبارة خط الطريق إلى الخط الذي يحدد مدنى جانبي الطريق .

عرض الطريق وتنصرف عبارة عرض الطريق إلى المسافة الفاصلة بين خطي الطريق مقيسة في اتجاه عمودي نحو منتصف الطريق .

منطقة ويراد بلفظة منطقة مساحة من الأرض أشير إليها على الخارطة بألوان أو خطوط أو حواشي مميزة كيفية استعمال الأراضي أو الابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة للتقدير لها بمقتضى هذا المشروع .

### الفصل الثالث - الدلالات الرسومية على الخارطة

يكون للدلالات التالية للرسومة على الخارطة المعاني المخصصة لها أدناه

الدلالة الموضوعة على الخارطة	الغنى الذي تشير إليه
للناطق للون بلون برتقالي	منطقة سكن من الدرجة ( أ )
« « « أزرق فاتح	منطقة سكن من الدرجة ( ب )
« « « أصفر	منطقة سكن من الدرجة ( ج )
« « « رمادي والمحدودة بلون بنفسجي	منطقة تجارية
« « « بنفسجي فاتح والمحدودة بلون بنفسجي	منطقة صناعات خفيفة
« « « غير للون واللخططة بلون أخضر	منطقة زراعية
« « « للون بلون أخضر فاتح ومخطط بخطوط خضراء	ساحات عمومية ومنزهات ينوي إنشاؤها
« « « أصفر والمحدودة والمخططة بلون أخضر	للتأجير للوجود
« « « بني فاتح والمحدودة بلون بني	مواقع أبنية عامة
« « « بني	طريق موجودة
« « « أحمر	الطريق للونى إنشاؤها وتمريضها
الخط الأزرق الناعم	حدود للمنطقة التي يسرى عليها هذا المشروع
الرقم الاسود في أعلى الدائرة	رقم الطريق
الرقم الاحمر في أسفل الدائرة	عرض الطريق
الرقم الاحمر على جانبي الدائرة	خطوط البناء

### الفصل الرابع - الطرق

لادة ١ - مواقع الطرق : تكون مواقع الطرق وعرضها كما هو مبين على الخارطة ويشترط في ذلك ان يجوز النص على مواقع طرق اضافية بمشروع تقسيم

لادة ٢ - إنشاء الطرق : يناط باللجنة المحلية صلاحية إنشاء أية طريق والقيام بجميع أو أي من الأشغال التي تنفرج عن ذلك الانشاء في الاراضي المجاورة لتلك الطريق

لادة ٣ - تحويل الطرق الحالية واقتالها : يحق للجنة المحلية ، بموافقة لجنة اللواء ، أن تحول أو تفصل أية طريق حالية سواء أكانت من الطرق للرفقة في المادة (أ) من هذا الفصل أم لم تكن ، وأن تملأ انقطاع كافة الحقوق العمومية المتعلقة بالمرور منها ، اعتباراً من تاريخ التحويل أو الاقتال .

هكذا من الأصل

المادة ٤ - الأراضي المستغنى عنها كطريق: تخول اللجنة المحلية صلاحية التصرف بأية أرض استغنى عنها كطريق سواء كانت تلك الطريق من الطرق المرفقة في المادة (أ) من هذا الفصل أم لم تكن بالصورة التي تصورها.

المادة ٥ - حظر البناء والشتل على الطرق: يحظر إنشاء أية بناية والقيام بأية اشغال على أرض تؤلف موقفاً لطريق.

المادة ٦ - الأسبجة والحواجز والأشجار: يحق للجنة المحلية أن تأمر أصحاب الأراضي التي تلتصق بأية طريق معبدة أو يقيموا على تلك الأراضي أسواراً أو أشجاراً وأن تعين الارتفاع ونوع اللوات التي تنشأ منها هذه الأسوار والأسبجة، وكيفية إقامتها وغرس أو تقليم الحواجز والأشجار والاعشاب ثم إقامة أو إزالة أية عوائق قد تعجب النظر بين خط البناء وخط الطريق يترب على أي مالك صدر إليه الأمر بقتنض هذه المادة أن ينشئ خلال المدة المقررة في الأمر السياج أو السور أو أن يزيل العائق وفقاً لما كلف به في الأمر وإن يراعي أحكام الأمر من كافة الوجوه الأخرى فإذا تخلف عن مراعاة تطلبات الأمر خلال المدة المقررة به يجوز للجنة المحلية أن تتخذ التدابير لتنفيذ الأشغال المقررة فيه وإن تسترد نفقاتها من المالك.

المادة ٧ - الدخول إلى الأراضي التي تؤلف مواقع طرق: تخول اللجنة المحلية في أي وقت من الأوقات وبعد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ وبعد إعطاء إشعار مدته شهر إلى المالكين صلاحية الدخول في أية أرض تؤلف مواقع طرق أو تزعم لتوسيع طريق موجودة وإن تضع يدها على تلك الأرض وتقوم بعملية الإنشاء.

#### الفصل الخامس - المجاري والصارف

المادة ١ - حق الطريق: يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللزاء أن تحتفظ بأية أرض ضرورية لمرور مياه السيول أو مياه الصارف القدرة ولا يجوز إقامة أي بناء على الأرض المحتفظ بها على الوجه المذكور.

المادة ٢ - المعاملات الخاصة: يجب إنشاء مجاري لتصريف ملاتمة لجميع عرصات البناء التي يشملها قبل البدء بإعمال البناء ويجوز للجنة المحلية أن تطلب من صاحب أي عرصة بناء أن يقوم بعملية خاصة في أرضه قبل البدء بالبناء إذا ما رأت اللجنة ذلك ضرورياً.

المادة ٣ - حظر البناء بجوار الشوارع: يجوز للجنة المحلية بعد استشارة مدير المصالح الطبية أو بمثلته أن تقيد أو تمنع البناء بجوار الشوارع العيون أو الأبار للحيولة دون تلوث المياه.

المادة ٤ - الساحات الخالية: يجب أن تنشأ مجاري لتصريف المياه في جميع الساحات للحيولة دون فيضان المياه بصورة يرضى بها مدير المصالح الطبية أو بمثلته.

المادة ٥ - مشروع المياه: تتخذ اللجنة المحلية جميع التدابير الضرورية لتوريد المياه بصورة فعالة للمنطقة التي يتناولها المشروع بالتعاير مع السلطة الصحية.

#### الفصل السادس - تقسيم القرية إلى مناطق

أ - استعمال الأراضي والأبنية: لا يجوز استعمال أية أرض واقعة في أي منطقة من المناطق المبنية على الخارطة على وجه لا يتفق مع الوجه المبنى في جدول وجوه الاستعمال للمنطقة التي تقع فيها الأرض ويشترط في ذلك أن يجوز النص في مشروع تقسيم على تحويل أية أرض واقعة في منطقة سكن إلى ساحة خاصة أو ساحة عامة أو ساحة لم.

المادة ٣ - عدم الدخول في ذلك: لا يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللزاء أن تحجز إقامة دارين أو أكثر على عرصة واحدة.

المادة ٣ - عدم الدخول في ذلك: لا يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللزاء أن تحجز إقامة دارين أو أكثر على عرصة واحدة.

المادة ٣ - الحوائط: لا يجوز فتح حائوت أو مصنع مشغل ولا يجوز تماطي أية حرفة أو صناعة إلا في موقع معين والصانع والحرف والصناعات

المادة ٤ - العرصات الواقعة: تعتبر العرصات الواقعة في أكثر من منطقة واحدة لها واقعة في اخف تلك المناطق بين عدة مناطق قيوداً.

#### وجه الاستعمال

(١) مناطق السكن (أ) و (ب) و (١) دور السكن

(٢) كراجات السيارات المحصنة

(٣) الملاعب والمتنزهات

(٤) النوادي المحصنة

(٥) دور العبادة العامة

(٦) معاهد التعليم

(٧) الفنادق

(٨) حوائط بشرط أن يكون استعمالها مذكوراً في الدليل المرفق تحت عنوان مناطق السكن.

(٩) مشاتل البذور والمستنباتات المظلة وبيوت الادوات الزراعية ومخازن الحبوب.

(١٠) أية بنايات أخرى توافق عليها اللجنة المحلية. بالإضافة إلى وجوه الاستعمال المدرجة في مناطق السكن أ و ب

(١) دور السكن

(٢) المعاهد الحيوية

(٣) الملاعب وأبنية الهو والتسلية

(٤) الفنادق ودور الايجار

(٥) الحوائط والمشاغل والصانع والحرف والصناعات ويشترط في ذلك أن يكون استعمالها مذكوراً في الملحق المرفق بهذا الجدول تحت عنوان

(نقطة السكن ج)

(١) كما هو مدرج في مناطق السكن أ و ب و ج

(٢) المكاتب

(٣) الحوائط والمشاغل والحرف والصناعات ويشترط في ذلك أن يكون استعمالها متفقاً مع الاستعمال المبين في الملحق المرفق بهذا الجدول تحت عنوان

(المنطقة التجارية)

(١) كما هو مدرج في المنطقة التجارية

(٢) الحوائط والمشاغل والحرف والصناعات، ويشترط في ذلك أن يكون استعمالها وفقاً لاستعمال المبين في الملحق تحت عنوان (منطقة الصناعات الخفيفة).

(١) الحدائق العامة

(٢) الملاعب وساحات الهو والتسلية

(٣) المباني المنفردة مما ذكر اعلاه بموافقة لجنة اللزاء

هكذا من الأصل



## (٦) القاب

- (١) القبور
- (٢) النصب التذكارية
- (٣) الابنية المنقورة كما ذكر اعلاه بموافقة لجنة اللواء
- يسمح باستعمال الابنية والاراضي في اي موقع من هذه المواقع لاي وجه من وجه الاستعمال المذكورة تحت عنوان (المواقع الخاصة) في الذيل .
- (١) مشاتل البذور والمستنبات الظلة ويوت الادوات الزراعية وعمازن الجيوبية
- (٢) صناعات بموافقة لجنة اللواء
- (٣) بنايات اللهو والتسلية
- (٤) اسطبلات وزراعي (حظائر) اللواشي
- (٥) يوت الدواجن
- (٦) دور السكن
- (٧) أية بنايات أخرى توافق عليها لجنة اللواء

## الذيل

- (١) مناطق السكن (أ) و (ب)
- (١) حوانيت لبيع منتجات الالبان والحضار والفواكه والخبز والعمم والبقالة والحوشي وغير ذلك من المواد التي يستهلكها الانسان
- (٢) الحلاقون
- (٣) القرطاسية وحوانيت الكتب
- (٤) صانعو الاحذية ومماحوها
- (٥) الخياطون وصانعو الملابس
- (٦) انماهي والمطاعم
- (٧) الخباز العامة
- (٨) بائعو التبغ والسجائر والتبناك
- (٩) حوانيت الدراجات وتصلبها
- (١٠) حوانيت طبعين البين
- (١١) الصيدليات ومحال العقاقير
- (٢) البلدة القديمة
- (١) كما ذكر في منطقتي السكن أ و ب
- (٢) التجارون
- (٣) تجار الاجراس وبائعي الملبوسات
- (٤) محال بيع البتزين والبراميل والزيوت المعدنية
- (٥) محال الترائين
- (٦) المكاتب
- (٣) منطقة سكن (ب)
- (١) كما هو مدرج في منطقتي السكن أ و ب
- (٢) حوانيت بيع المشروبات الروحية
- (٣) البارات والبوفيات
- (٤) حوانيت بيع الاثاث والخياطة والالبسة

## الخياطون

- (٦) محال بيع حروف الجباكة والحريير والصالونات
- (٧) محال بيع فراء
- (٨) محال بيع الاثاث والتنجيد
- (٩) حوانيت زخرفة الابنية من الداخل
- (١٠) مشاغل القطع الفنية الوطنية
- (١١) مشاغل صناعة الحلي الذهبية والفضية
- (١٢) حوانيت بيع القطع الفنية والاثورية والسجاد
- (١٣) حوانيت بيع الادوات والمصنوعات الحديدية
- (١٤) حوانيت بيع الادوات الكهربائية
- (١٥) حوانيت بيع الراديو والالات الموسيقية
- (١٦) حوانيت لعب الاطفال
- (١٧) حوانيت المصنوعات الجلدية والجلود
- (١٨) حوانيت بيع لوازم المكاتب (الدوائر)
- (١٩) التجارون وصانعو الخزائن
- (٢٠) بائعو الحردوات الحديدية ومواد البناء
- (١) للطقة التجارية
- (١) كما هو مدرج في مناطق السكن أ و ب
- (٢) مستودعات المشروبات الروحية
- (٣) مستودعات البقالة
- (٤) مستودعات الفواكه والحضار
- (٥) بالهو الجلة للمك الطازج والمك المفروظ
- (٦) موزعو البيض بالجلة
- (٧) ممانو وموزعو منتجات الالبان
- (٨) مخازن ثلج وموزعوه
- (٩) صانعو البوظة
- (١٠) صانعو الحلويا
- (١١) الخباز
- (١٢) مطاحن السيق والحنطة والحبوب والتمر
- (١٣) مشاغل الثياب الخيكة
- (١٤) صانعو الاحذية
- (١٥) مصانع نسيج الثياب
- (١٦) تدافو القطن
- (١٧) حوانيت بيع الحبال والخيش
- (١٨) حوانيت جلود
- (١٩) مصانع منتجات القش والخيزران
- (٢٠) حوانيت الصوف والشعر والقنب والحريير والقطن

هكذا من الأصل

- (٢١) مصانع الحنف والقراش  
(٢٢) حوانيت الدهان والورنيش  
(٢٣) مشاغل تصليح السيارات والآلات والتصليح بوجه عام  
(٢٤) حوانيت الآكبات ولوازمها  
(٢٥) مصانع بناء وأتمام ودهان للركبات  
(٢٦) مشاغل وحوانيت النحاسين  
(٢٧) مشاغل وحوانيت السكرية  
(٢٨) مصانع المرايا  
(٢٩) مصانع علب الكرتون  
(٣٠) الطبايعون والمجلدون  
(٣١) مصانع اللعب للأطفال  
(٣٢) حوانيت تصليح وبيع الساعات على اختلاف أنواعها  
(٣٣) حوانيت الأواني والتيشاني والخزفية والزجاجية  
(٣٤) الكراجات العامة  
(٣٥) مستودعات التبغ والتبناك والسجائر  
(٣٦) المحال التي تباع فيها مواد تحتوي على سموم أو تصنع فيها خلاف الصيدليات  
(٥) منطقة الصناعات الخفيفة  
(١) كما هو مدرج في المنطقة التجارية  
(٢) معامل تخمير أو صنع الأطعمة المسجلة  
(٣) معامل تحضير الحليب المخفف والكثف  
(٤) معامل للزيوت  
(٥) معاصر الزيتون ومستودعات الزيتون باستثناء الزيوت المعدنية  
(٦) مؤسسات التبريد  
(٧) مصانع الأحذية  
(٨) مشاغل ومصانع الأساس المعدني  
(٩) مصانع البضائع الحديدية  
(١٠) مصانع الأدوات الكهربائية  
(١١) مصانع القرميد والبلاط ومنتجات الامتصاص  
(١٢) معامل الأواني الصينية والخزفية والفخارية والزجاجية  
(١٣) معامل صقل الأحجار  
(٦) الواقع الخاصة  
(١) للسالف  
(٢) الأسواق العمومية وأسواق الأغار واللانشية والحيول  
(٣) مستودعات الوقود من خشب وقم  
(٤) أجهزة تكسير الحجارة (ثابتة أو متنقلة)  
(٥) مواقف السيارات العمومية وكراجات السيارات العمومية  
(٦) ساحات المعارض العمومية وملاعب الخيل

## ٧ ( المستشفيات

٨ ( معاهد الايتام وملاجئ الأطفال وملاجئ العجزة

٩ ( للسيارح والسينما

١٠ ( الأفران العمومية

ب - عرصات البناء والدور والأبنية الخارجية

للادة ١ - الحد الأدنى للفناء : لا يسمح ببناء أية دار في أية منطقة من مختلف النطاق للدرجة في الحقل الأول من جدول النطاق على أية عرصة يقل فئاضها عن الفناء المقرر للدرج في الحقل الثاني من ذلك الجدول إزاء المنطقة المختصة ويشترط في ذلك أن يحق للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء في الحالة التي تقل فيها مساحة العرصة عن الحد الأدنى للفناء المقرر في جدول النطاق لتلك المنطقة أن تسمح بالبناء على تلك العرصة على أن تنطبق كثافة البناء وعالوه وارتراداته على أحكام الشروع المتعلقة بتلك المنطقة .

للادة ٢ - الحد الأعلى للنسبة للثوب للدار : أ - لا يسمح ببناء أية دار في أية منطقة من مختلف النطاق للدرجة في الحقل الأول من جدول النطاق إلا وفقاً للحد الأعلى للدرجة في الحقل الثالث من ذلك الجدول إزاء المنطقة المختصة .

ب - لا تعتبر أية زيادة في سمك الحائط الخارجي بعد الأربعين سنتيمتر . لا يسمح بالبنائات الخارجية إلا وفقاً لما هو مدرج في الحقل الرابع من جدول النطاق ما لم توافق اللجنة المحلية على ذلك .

للادة ٤ - حجم وارتفاع غرف السكن : لا يسمح ببناء أية غرفة جديدة تقل مساحتها أرضيتها عن عشرة أمتار مربعة وينقص ارتفاعها عن مترين وثمانين سنتيمتر مقيسة من أرضية القرفة إلى أعلى نقطة في سقفها .

للادة ٥ - تغطية الأرضية : يجب أن ترصب أرضية جميع غرف السكن ببلاط من الحجر أو الامنت أو أن تغطى بأي طريقة أخرى ملائمة يرضى بها مدير المصالح الطبية أو بمثله على أن تتساوى الأرضية عشرين سنتيمتر عن مستوى سطح الأرض على الأقل .

للادة ٦ - مساحة الشبابيك : يجب أن تتوفر في كل غرفة سكن عدد كاف من الشبابيك تؤدي إلى الهواء الطلق مباشرة لا تقل مساحتها عن ثمن مساحة أرضية القرفة ، كما يجب أن تتوفر بالإضافة إلى ما تقدم وسائل التهوية للقاطنة بصورة يرضى بها مدير المصالح الطبية أو بمثله .

## « ج » الارتدادات

للادة ١ : الارتدادات الأمامية والجانبية يقتضي أن تكون الارتدادات الأمامية والجانبية وفقاً لما جاء في الحقل الثامن من جدول النطاق ، ويشترط في ذلك أن يجوز للجنة المحلية ، بموافقة لجنة اللواء ، أن تسمح بانقاص هذا الارتداد إذا رأت أن مساحة وشكل أي عرصة يردان التخفيف من ارتداد أية دار تقام عليها

للادة ٢ : حيطان الدور وأسوار الحدود لا يجوز أن يبرز حائط أية دار أو سور واقع عند ملتقى طريقين عن قوس الدائرة للماس خطي الطريقين بحيث لا يقل بعد نقطة الناس عن بمائة أمتار من نقطة تقاطع خطي الطريقين ، ويعتبر ذلك القوس خط الطريق

## « د » ارتفاع الدور

للادة ١ : الحد الأدنى والاعلى لارتفاع الدور لا يجوز إقامة أية دار في أية منطقة على ارتفاع يتجاوز الارتفاع المقرر في الحقل الخامس من جدول النطاق

هكذا من الأهل



## المادة ٢ :

لا يجوز إقامة أية دار في أية منطقة على ارتفاع يقل عن الحد الأدنى للارتفاع المقرر في الحقل السادس من جدول المناطق .

المادة ٣ : المناطق الصناعية والتجارية والدور في المناطق التجارية والصناعية لا يجوز أن يزيد ارتفاع أي قسم من جانب أو مؤخرة أي دار تبعد اثني عشرة متراً عن خط البناء عن ضعف ونصف ( ١/٢ ) المسافة الواقعة بين ذلك القسم من الدار والحد الجانبي أو الخلفي للعرصة على الترتيب .

« ه » تصميم الابنية ومظهرها الخارجي

المادة ٩ : بناء الواجحات بالحجارة يجب أن تنشأ المحيطان الخارجية لجميع الدور من الحجارة الطبيعية للبرية القشبية والدقوقة .

المادة : إزالة الانشاءات الموقرة

يجب أن تزال جميع الانشاءات الموقرة الوجود الآن كاشرفات للنشأة من الزينكو للضلع الخ . خلال المدة التي تعيها اللجنة المحلية على ثقة المالك .

المادة ٣ : الفتحات في البنايات الخارجية لا يسمح بفتح أي شبك أو باب أو منفذ آخر في أي بناء خارجي بحيث يطل على الاملاك المجاورة

المادة ٤ - غرس الاشجار :

يجب على اللجنة المحلية ان تطلب من اصحاب الاملاك المحصورة ان يفرسوا الاشجار في اوضاع توافق عليها .

المادة ٥ - الاسوار :

تنشأ جميع جدران الاسوار ضمن منطقة الشروع من الجبر وإذا استحصل على رخصة بناء يجب ان تحاط قطعة الارض بسور مناسب ولايجاد ظهر واحد فان انشاء وارتفاع الخ . مثل هذا السور يجب ان ينال موافقة اللجنة المحلية ويجب ان لا يتجاوز ارتفاع الترين فوق معدل مستوى الارض .

المادة ٦ - البلكونات :

يجوز إقامة البلكونات في المناطق التالية وبمقتضى الشروط المذكورة أدناه :-

منطقة الزراعة	منطقة الصناعة	منطقة تجارية	البلدة القديمة	منطقة السكن (ج)	منطقة السكن (ب)	منطقة السكن (أ)	المنطقة السكنية على الخريطة
٥٠٠٠	١٠٠٠	غير مقيدة	غير مقيدة	٥٠٠	٧٥٠	١٠٠	الحد الأدنى مساحة البناء بالامتداد للبرية
أو كما توافق لجنة اللواء	١٨٠ متر مربع	١٠٠٪ من مجموع مساحة الأرض و نصف مساحة الطريق الخارجية	٥٠٪ أو كما توافق لجنة اللواء	٢٥٪	٢٥٪	٢٠٪	الحد الأدنى المساحة المخصصة للبناء عليها
كما توافق لجنة اللواء	كما توافق لجنة اللواء	لا يسمح ببناء خارجية	-	٢٥ متر مربع	٢٥ متر مربع	٢٥ متر مربع	الحد الأدنى مساحة البناء الخارجية
قسم من الدار من ٩٩ متر	لا يجوز ان يزيد عن طابقين	لا يجوز ان يزيد عن ٣ طوابق . لا يجوز ان يزيد ارتفاع أي قسم من ابناء عن ١٥ متر من المستوى للسند المقرر للارض	لا يجوز ان يتجاوز علو الدار القائمة للسكن على ضفتي عرض الطريق أو على عشرة امتار وخارجها اقلها	كما هو مذكور اعلاه	كما هو مذكور اعلاه	لا يتجاوز طابقين ولا يسمح بان يزيد ارتفاع أي قسم من الدار على عشرة امتار	الحد الأدنى لارتفاع الدار
٣ متر	٣ متر	٣ متر	٣ متر	٣ متر	٣ متر	٣ متر	الحد الأدنى لارتفاع الدار
٢٤ متر	٢٤ متر	غير مقيدة	غير مقيدة	١٦ متر	١٨ متر	٢٠ متر	الحد الأدنى لارتفاع الدار
١٠ متر	لا شيء	لا شيء	لا شيء أو كما هو مسموح في الخارطة وعلى كل الاحوال يجب ان لا يتقص عن ٣ امتار من منتصف الطريق	٤ متر	٤ متر	٥ متر	الحد الأدنى لارتفاع الدار
١٠ متر	٣ متر أو لا شيء	لا شيء	٢ متر	٣ متر	٣ متر	٥ متر	الحد الأدنى لارتفاع الدار
١٠ متر	٨ متر	٤ متر	٣ متر	٥ متر	٥ متر	٥ متر	الحد الأدنى لارتفاع الدار

هذا من الملاحق

(أ) يسمح بإقامة البلكونات في المناطق التجارية إذا كانت تؤلف جزءاً من مشروع معماري .

(ب) لا يجوز أن يبرز أي بلكون في مناطق السكن عن أي ارتداد .

(ج) يجوز أن يبرز البلكونات في مناطق السكن إلى متر وخمسين سم كحد أعلى اعتباراً من وجه البناء بشرط أن يكون ضمن الارتدادات .

المادة ٧ - الدرابزينات فوق الأسطحة: يجب أن يحاط أي سقف منبسط يمكن الدخول إليه بآلة وسيلة بالسفار (برابيت) مستوياً بارتفاع لا يقل عن ٩٠ سم

الفصل السابع - الصلاحيات المحصورة

يحق للجنة المحلية أن تطلب للعد الذي تراه ضروريا إزالة أي خطر وإصلاح أو ترميم أو تغيير أي بناء تكون حسب رأيها بحاجة ماسة للإصلاح أو التغيير نظر طائها الخطرة أو المتزعزعة وكل إصلاح أو تغيير أو ترميم يجب به كما تقدم ويجب أن يقوم به المالك على نفقته الخاصة وفقاً لتعليمات المهندس .

يجوز للجنة اللواء أن تخفف أي شيء من القيود المفروضة بموجب هذا المشروع على استعمال أي أرض أو بناء أو أي قيد آخر من قيود هذا المشروع بعد النظر فيها قد يحدث ذلك التخفيف من التأثير في الملاك المجاورة

مع مراعاة أحكام قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ يجوز لكل من لجنة اللواء واللجنة المحلية أن تفوض الصلاحيات المخرولة لها بتفويض هذا المشروع إلى رئيسها أو إلى المهندس أو إلى لجنة أو مجلس القرية ورغبة في تحقيق أهداف هذا المشروع

يجوز للجنة المحلية بعد إرسال إشعار بذلك حسب الأصول أن تزيل أي بناءية خربة أو غير صلبة واقعة في أي قسم من منطقة المشروع أو أن تأمر مالكيها بإزالتها .

إذا رأت اللجنة المحلية أن الطوابين تسبباً مكرهه من المكاره اما لكونها في أرض مستعملة استعمالاً عادياً أو يحتاج إليها كطريق أو ساحة أو ما يتصاعد منها من الدخان فيحق لها أن ترسل إشعاراً لأصاحب ذلك الطابون تطلب فيه إزالته على نفقته خلال مدة معينة

إذا تخلف شخص ما خلال مدة معينة عن تنفيذ الأشغال التي كلفته بها اللجنة المحلية وفقاً للمواد الأولى والرابعة والخامسة من هذا الفصل من المشروع (وهي المواد التي تتعلق بالبنائيات الخطرة والبنائيات الخربة والطوابين) يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لقانون تنظيم المدن ويكون للجنة المحلية صلاحية القيام بتلك الأشغال وتحصيل المصروفات والتعويضات من ذلك الشخص كما تحصل الديون المحققة

لا يدفع أي تعويض لأصحاب البنائيات الخطرة أو الخربة أو الطوابين لقاء أي عمل يقومون به وفقاً للمواد الأولى والرابعة والخامسة من هذا الفصل من المشروع

المادة ٩ - البنائيات الخطرة :

المادة ٢ - تخفيف القيود :

المادة ٣ - تفويض الصلاحيات :

المادة ٤ - البنائيات الخارجية :

المادة ٥ - الطوابين :

المادة ٦ - صلاحية اللجنة المحلية لتنفيذ الأشغال :

المادة ٧ - التعويضات :

المادة ٨ - تجديد تصاريح البناء : تخول اللجنة المحلية صلاحية تجديد أو تصريح بناصدر قبل وضع هذا المشروع موضع التنفيذ بعد إجراء التغييرات الضرورية بحيث تنطبق نصوصه مع أحكام هذا المشروع .

المادة ٩ - المنتزهات : يجوز للجنة المحلية أن تطلب من جميع المالكين الذين يتقدمون بإشعارهم لتقسيم أن يخصصوا فيها امكنة كافية للمنتزهات العامة

المادة ١٠ - يجوز لمن طفه حيف من جراء رفض اللجنة المحلية إصدار موافقتها أو تقديم توصيتها في أي مسألة تتطلب موافقتها أو توصيتها خلال شهرين من تبليغه إشعار الرفض الاستئناف إلى لجنة اللواء ويكون قرار لجنة اللواء في ذلك الاستئناف نهائياً

المادة ١١ - شهادات الأشغال : (أ) عند إتمام دار صدرت رخصة بها تصدر اللجنة المحلية شهادة تشر بأن الدار المذكورة قد أصبحت صالحة للأشغال ويشترط في ذلك أنه يجوز للجنة المحلية أن ترفض إصدار هذه الشهادة إذا كانت الدار غير مطابقة في الشروط المدرجة في الرخصة . أو لبعض ما يتطلبه هذا المشروع أو أي نظام (ب) لا يجوز إشغال أية دار أو استعمالها إلا بعد الحصول على شهادة اشغال من اللجنة المحلية .

## قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

إعلان إيداع مشروع تنظيم تفصيلي

ضمن منطقة نابلس الجديدة

يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة العشرين من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أن نسخة من المشروع للعروض (بموضوع تنظيم تفصيلي ضمن منطقة نابلس الجديدة باسم السادة حاج محمد عنتاوي وشركاءه والواقعة بمالي طريق رفديا التوقا) مع الخارطة المتعلقة به ، قد أودعت في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في نابلس .

ويباح الإطلاع على هذا المشروع مع الخارطة المتعلقة به ، بلا رسم ، ويجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من أصحاب الأملاك أم بأية صفة أخرى ، أن يقدموا اعتراضاتهم على اللجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية خلال ستة أسابيع من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

(إحسان هاشم)

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن  
في لواء نابلس

هكذا من الأصل



### قانون البلديات لسنة ١٩٣٦

هئية بلدية القدس  
استناداً الى المادة ٥٠ (١) من قانون بلديات فلسطين لسنة ١٩٣٤ والى الارادة السنية المؤرخة في ١٩-٧-١٩٥٠ أقر  
القائلا عارف باشا العارف رئيس بلدية القدس من عمله اعتباراً من اليوم الثاني من شهر كانون الاول سنة ١٩٥١ على أن يحل  
عمله بالوكالة نائب رئيس البلدية السيد حنا عطالله  
وزير الداخلية بالنيابة  
توفيق ابو الهدى

### قانون المطبوعات

ليكن معلوماً بأن متصرف لواء القدس قد أصدر في اليوم الثاني عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥١ رخصة رقمها (١٤) الى السيد أيوب مسلم من بيت لحم ومقيم فيها ، بإصدار مجلة اسمها « مجلة للهد » تصدر مرة في كل اسبوع وتطبع في مطبعة دار الائتام الاسلامية بالقدس ، وتبحث في الامور الاجنبية والادبية والعلمية والكشفية والاشيخ العريضة والاسبانية ، ويحررها السيد أيوب مسلم.  
تحريراً في اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥١  
وزير الداخلية  
سميد النقي

### قانون المطبوعات

ليكون معلوماً بأن متصرف لواء القدس قد أصدر في اليوم العاشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥١ رخصة رقمها ١٣ الى السيد شكري الحرامي مدير كلية الامة للقيم في بيت لحم ، بإصدار مجلة اسمها ( مجلة كلية الامة ) تصدر مرة كل أربعة اشهر وتطبع في المطبعة التجارية بالقدس وتبحث في الامور المدرسية بالانجليزية والعربية والاكتيزية ويحررها السيد شكري الحرامي .  
تحريراً في اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥١  
وزير الداخلية  
سميد النقي

### الاطباء

صرحت وزارة الصحة للدكتور محمود حسن بزادي الأردني التابعة لمطاعة مهنة الطب في المملكة الاردنية الهاشمية

### اعلان

تعلن وزارة المالية أن جلد عقود الكساح رقم ١٦٣٤٥١-١٦٣٤٧٦ للسلم إلى المأذون الشيخ عبد الرحمن العلي قدمنه  
فعتبر لذلك ماضي .

### اعلان

عملا بالققرة (١) من المادة الرابعة من قانون تطبيق البندول لسنة ١٩٢٧ للشهور في الجبل ١٧٦ من الجريدة الرسمية .  
أحيط بالشعب علماً بأن مالي وزير المالية قد وافق على جعل بندول السكرات من ثلاثة ألوان - أسود - وأحمر - وأزرق -  
١ - البندول الاسود ياصق على القوارير الكبيرة سعة ٦٥ سنتلر فما فوق .  
٢ - البندول الاحمر ياصق على القوارير النصفية من سعة أكثر من ١٥ الى ما دون ٦٥ سنتلر  
٣ - البندول الأبيض ياصق على القوارير الرسمية من سعة ٤ الى ١٥ سنتلر  
٤ - يباشر استبدال هذا البندول اعتباراً من ١-١٢-١٩٥١  
وزير التجارة - الجمارك

### الاعلان

### اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

\* تعلن شركة فرح وعلمي التجارية المحدودة للسجلة في وزارة المدلية في اليوم الخامس من شهر ماروت سنة ١٩٥٠ وللمن  
عنها في العدد ١٠١٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦-٣-١٩٥٠ انحلال هذه الشركة اعتباراً من ١١-٦-١٩٥١

\* تعلن شركة ذي ستريال انبني لند السجلة لدى وزارة المدلية بتاريخ ١٨-١١-١٩٥٠ وللمن عنها في العدد ١٠٤٧٧  
من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢-١٢-١٩٥٠ بأن السيد هاري جودفري وعنوانه كرجارد ، بلكافن روود ، كلكوم  
رغروشاير بلسكلندا قد انضم لمضوية مجلس ادارتها .

\* تعلن شركة الاباغة والجاود الاردنية للسجلة في وزارة المدلية في اليوم العشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥١  
انضمام السيدين ابراهيم ومنيب الزين الى هذه الشركة اعتباراً من ٢٥-١١-١٩٥١ وزيادة رأس مال الشركة عشرين الف  
دينار اردني بحيث يصبح رأس المال ٢٥ الف دينار .

\* تعلن شركة الشرق الاوسط للتجارة والنقل ( متكو ) للسجلة في وزارة المدلية في اليوم الثاني عشر من شهر آذار  
سنة ١٩٤٩ وللمن عنها في العدد ٩٧٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢-٤-١٩٤٩ انضمام السيد يوسف مرقص نصار  
الى الشركة على أن يصبح حق التوقيع عن الشركة مناصاً بالسيد يوسف مرقص نصار المذكور مع أي من السادة أميسل فراج  
أو حنا الينا أو سليمان فراج

\* لقد سجلت في وزارة المدلية في اليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥١ الشركة السادة ( شركة  
محمود وخالد وعليان الفالح الترابيه ) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

اسم الشركة	شركة محمود وخالد وعليان الفالح الترابيه
أعضاء الشركاء	محمود الفالح وخالد الفالح وعليان الفالح الترابيه
مركز الشركة	اربد
رأس مال الشركة	٩٠٠٠ دينار اردني
أعضاء الشركاء للقوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	جميع الشركاء مجتمعين ومنفردين
تاريخ إنشاء الشركة وانحلالها	١-١-١٩٥١ ولجل غير مسمى
أعمال الشركة	٢ - استيراد كافة مواد البناء والأجوار بها وللقاولات ب - فابريكة تجارة كاملة الماكينات لاشغال القاولات التابعة لأعمال التجارة

هكذا من الأصل